«المزايا القابضة» تعين «عبداللطيف» رئيساً للخدمات المؤسسية

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بانة ورد الية كتاب من شركة المزايا القابضة يفيد بتعيين خالد محمود عبداللطيف رئيس الخدمات المؤسسية للشركة وذلك اعتبارا من يوم الاحد الموافق 5 يناير 2014.

الاقتصادية الصباح
العدد 1758 - السنة السادسة
الخميس 8 ربيع الاول 1435 - الموافق 9 يناير 2014
Thursday 9 january 2014 - No.1758 - 6th Year

التضخم بين 3 في المئة و3.5 في المئة

«الوطني»: نمو الاقتصاد غير النفطي في الكويت سيتحسن إلى 4.5 في المئة 2014

■ معدل التضخم في أسعار المستهلك بقي منخفضاً خلال 2013 وبلغ 2.7 في المئة في المتوسط خلال الأشهر العشرة الأولى

■ سعر صرف الدينار بقي دون تغيير مقابل الدولار لكنه تراجع بواقع 3 في المئة مقابل اليورو

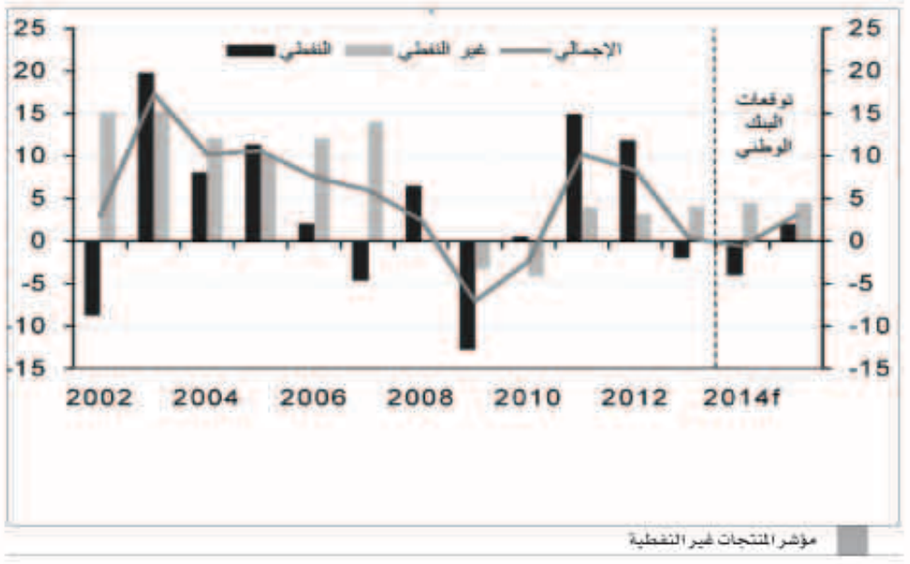

مؤشر المنتجات غير النفطية

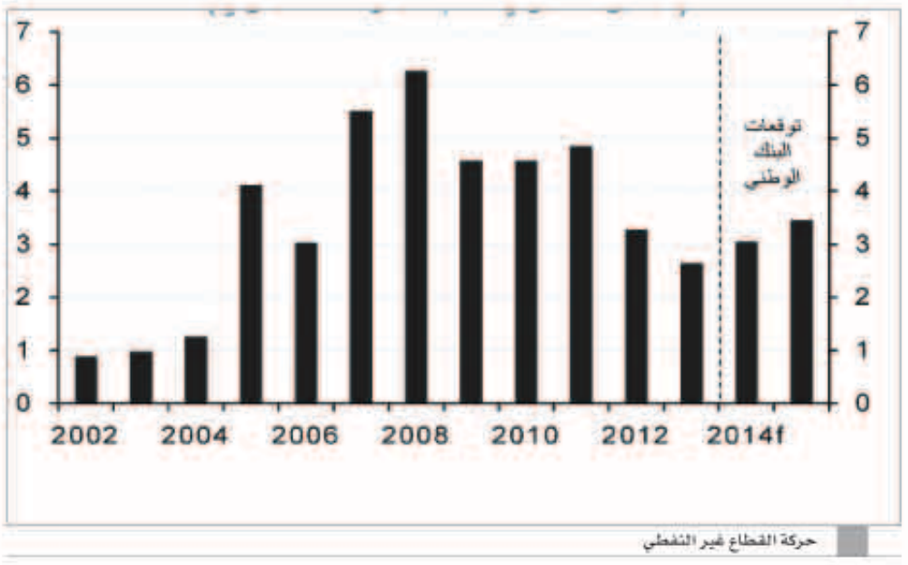

حركة القطاع غير النفطي

- ارتفاع فائض الحساب الجاري نتيجة نمو الإيرادات النفطية والواردات العام الماضي
- نمو الودائع والائتمان نتيجة التحسن العام في الاقتصاد مدفوعاً بانخفاض أسعار الفائدة ومستويات السيولة المرتفعة
- سوق الأوراق المالية حافظ على مكاسبه التي سجلها منذ النصف الأول من العام 2013 ونتوقع استمرار التحسن في الأوضاع المالية
- البنك المركزي حافظ على سعر الخصم عند 2.0 في المئة منذ أكتوبر 2012 فيما بقي السعر الإسنادي عند 1.5 في المئة
- انخفض متوسط سعر الفائدة الموزون لدى البنوك التجارية بواقع 20 نقطة أساس إلى 4.6 في المئة
- ميزانية الكويت ستسجل فائضاً كبيراً يصل إلى ما نسبته 22 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

توقع بنك الكويت الوطني في تقريره حول الآفاق الاقتصادية للكويت أن يحقق الاقتصاد غير النفطي الكويتي نموا بواقع 4.5 في المئة في العامين 2014 و2015، مقارنة مع 4 في المئة النمو المقدر في العام 2013، وذلك على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للكويت سينكمش بواقع 0.6 في المئة في العام 2014 نتيجة التراجع المتوقع في الإنتاج النفطي، قبل أن يعاود النمو بواقع 3.1 في المئة في العام 2015. وتوقع بنك الكويت الوطني أن يرتفع معدل التضخم في الكويت من 2.6 في المئة في العام 2013 إلى 3 في المئة في العام 2014 و3.5 في المئة في العام 2015.

ورأى بنك الكويت الوطني أن أسعار النفط المرتفعة، والفوائض المالية والتجارية واحتياطيات الحكومة الضخمة، جميعها تشكل عوامل تساهم في توفير دعم جيد للاقتصاد الكويتي في الأجل القصير. ورغم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الكويتي سوف يضعف في العام 2014 بسبب تراجع الانتاج النفطي، إلا أن النمو غير النفطي من المتوقع أن يشهد تحسناً طفيفاً الى 4.5 في المئة وذلك نتيجة تحسن تنفيذ المشاريع والنمو القوي في القطاع الاستهلاكي. كما توقع بنك الكويت الوطني تحسنا في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تمثل حاجة ضرورية لدفع مستويات الاستثمار في القطاع الخاص وتحسين أداء الاقتصاد على المدى الطويل.

وقد بقي القطاع الاستهلاكي المحرك الأساسي للنمو غير النفطي، الا ان هناك دلالات على أن معدل النمو السريع الذي سجله هذا القطاع قد يتباطأ قليلا خلال الفترة المقبلة. فقد تباطأ نمو الائتمان الاستهلاكي عن أعلى مستوى له، رغم انه يبقى قويا. وقد تراجع نمو التوظيف كما أن أثر الزيادات الحكومية السابقة في الرواتب والأجور قد بدأ ينحسر.

وكان انتاج النفط الكوتي قد ارتفع في منتصف العام 2013 ليصل الى 3.0 مليون برميل يومياً تقريباً، مقتربا من طاقته القصوى، بعد تراجع لفترة محدودة في الربع الأول من العام. لكن مع ضعف الطلب العالمي على النفط واستمرار ارتفاع الإمدادات من خارج دول منظمة أوبك، نتوقع أن تقوم المنظمة بخفض ضخم في انتاج الدول الأعضاء «بما فيها الكويت» في النصف الأول من العام 2014. ولذلك، نرى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينخفض بواقع 4 في المئة في 2014، قبل أن يعود ويرتفع مجددا في العام 2015.

وعلى الرغم من مواصلة القطاع الاستهلاكي أداءه القوي، إلا أن معدل التضخم في أسعار المستهلك بقي منخفضا خلال العام 2013، وبلغ 2.7 في المئة في المتوسط خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، وذلك على الرغم من زيادة الضغوط التضخمية الناجمة عن أسعار الإيجارات والتي قد قابلها انكماش في تضخم أسعار المواد الغذائية. أما معدل التضخم الأساس فقد بلغ 0.7 في المئة سنويا في أغسطس وهو أقل مستوى له منذ سنوات. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم بشكل طفيف في العام 2014 مع ارتفاع ضغوط التضخم الأساس واستقرار تضخم أسعار المواد الغذائية. ولكن من المفترض أن يبقى معدل التضخم في نطاق 3 في المئة الى 4 في المئة خلال العامين المقبلين.

من ناحية ثانية، من المتوقع أن تسجل ميزانية الكويت مجددا فائضا كبيرا في السنة المالية 2013-2014 يصل إلى ما نسبته 22 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 25 في المئة في السنة المالية السابقة. ومن المتوقع أن تسجل الإيرادات النفطية انخفاضا على خلفية انخفاض أسعار النفط، بينما قد تسجل المصروفات الإجمالية ارتفاعا طفيفاً بواقع 4 في المئة. وقد تلجأ الحكومة في المستقبل الى الحد من نمو المصروفات بالوتيرة التي شهدتها خلال العقد الماضي والبالغة 15 في المئة. لكن احتمال هبوط فائض الميزانية في المستقبل يعتبر ضعيفة طالما بقيت أسعار النفط مرتفعة.

ومن المحتمل أن يشهد الفائض الضخم في الحساب الجاري اعتدالا مشابها، وذلك نتيجة ارتفاع كل من الإيرادات النفطية والواردات ، إلا إنه سيبقى أكثر من 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

تحسن نمو الائتمان

لقد انعكس التحسن العام في الاقتصاد على الأوضاع المالية، إذ تسارع نمو الودائع ونمو الائتمان «M210» في المئة في المتوسط خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، مسجلا ارتفاعا من 7 في المئة في العام 2012، بما يتوافق والنموعلى صعيد الأعمال. وقد سجلت الشركات تحسنا في أرباحها، كما حافظ سوق الكويت للأوراق المالية على مكاسبه التي سجلها منذ النصف الأول من العام 2013. ونتوقع استمرار التحسن في الأوضاع المالية خلال 2014 مع الوضع بعين الاعتبار حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية وفي مستويات السيولة المرتبطة باحتمال قيام مجلس الاحتياط الفدرالي بخفض برامج التحفيز المالي في مطلع العام الحالي.

وقد بلغ معدل النمو السنوي لعرض النقد بمفهومه الواسع «M210» في المئة في المتوسط خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، مسجلا ارتفاعا من 7 في المئة في العام 2012، بما يتوافق والنموعلى صعيد الاقتصاد عموما. لكن عرض النقد بمفهومه الضيق «M1» قد سجل نموا أقوى رغم أنه أكثر تقلبا، وذلك نتيجة انخفاض أسعار الفائدة. وقد شكل ارتفاع ودائع القطاع الخاص دلالة إضافية على تحسن النشاط الاقتصادي، حيث ارتفعت بواقع 10 في المئة على أساس سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، مقارنة مع 6 في المئة خلال العام 2012. وبقيت مستويات السيولة مرتفعة رغم انخفاض ودائع القطاع الحكومي بعد ارتفاعها في العام 2012.

وقد تسارع نمو الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص الى 8 في المئة في أكتوبر من العام 2013، وهو أعلى نمو له منذ أكثر من أربع سنوات، مدعوما بالقروض الممنوحة إلى قطاعي العقاري والنفط. وعلى الرغم من أن ذلك قد يعكس بعض العوامل الاستثنائية، إلا إنه يدعم رؤيتنا بتحسن ثقة الأعمال بشكل عام. وقد تباطأ معدل نمو القروض الممنوحة إلى القطاع الاستهلاكي بشكل طفيف، لكنه يبقى مرتفعا عند 17 في المئة على أساس سنوي.

كما تسارع نمو الموجودات الإجمالية للبنوك التجارية ليبلغ 10 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر، وذلك نتيجة قوة النشاط الائتماني. ويمثل الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص الجزء الأكبر من موجودات البنوك التجارية. وفي المقابل، تباطأت وتيرة ارتفاع الموجودات الأجنبية في النصف الأول من العام 2013، والتي تعتبر محركاً أساسياً لتوسع ميزانيات البنوك منذ العام 2011، ما قد يعني أن البنوك قد قامت بتوظيف أموالها الخارجية في الوقت الذي انحسرت فيه الفرص المحلية، لكنها بدأت الآن بالظهور.

من جهته، حافظ بنك الكويت المركزي على سعر الخصم عند 2.0 في المئة منذ أكتوبر من العام 2012، أما السعر الإسنادي للفائدة الودائع- سعر الريبو لأجل أسبوع واحد - فقد بقي عند 1.5 في المئة. وقد انخفض متوسط سعر الفائدة الموزون لدى البنوك التجارية بواقع 20 نقطة أساس الى 4.6 في المئة خلال العام 2013، متأثرا بالخفض في سعر الخصم من قبل بنك الكويت المركزي. في الوقت نفسه، فقد بقي سعر صرف الدينار الكويتي دون تغيير يذكر مقابل الدولار الأميركي في العام 2013، لكنه تراجع بواقع 3 في المئة مقابل اليورو.

خلال زيارة طلبة كلية هارفارد لإدارة الأعمال للكويت

الغانم: ثروة الكويت الحقيقية هي مواردها البشرية

أقام عمر الغانم، الرئيس التنفيذي لشركة صناعات الغانم ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج، مأدبة عشاء على شرف طلبة كلية هارفارد لإدارة الأعمال اثناء زيارتهم للكويت وأعضاء رابطة خريجي هارفارد المحليين، تكريما لهم، وذلك في السادس من يناير الجاري، وتحدث من خلالها عن أهمية قطاع الأعمال الحرة والدور الحيوي الذي تلعبه.

حضر المأدبة ثلاثون من طلبة كلية هارفارد لإدارة الأعمال، الذين يزورون الكويت أثناء جولتهم الميدانية في منطقة الخليج والتي شملت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. أما زيارتهم لدولة الكويت فقد تم تنظيمها من قبل الطالبان حمد الوزان وخالد جعفر. كما حضر المأدبة الدكتور براين هول، أستاذ العلوم الإدارية بكلية هارفارد لإدارة الأعمال إلى جانب نخبة من خريجي الكلية من بينهم السيد يوسف العيسى، الرئيس التنفيذي لشركة أموال الدولية للإستثمار والسيد صلاح الفليج، الرئيس التنفيذي لشركة NBK كابيتال والسيد محمد عيسى، المدير التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار.

وخلال العشاء، سلط السيد عمر الغانم، وهو أحد خريجي كلية هارفارد لإدارة الأعمال، الضوء حول أهمية العمل الحر والدور الحيوي الذي يلعبه في تطوير مستقبل الإقتصاد الكويتي وإقتصاد منطقة الخليج ككل، قائلا: «لرؤية كل الإمكانات الاقتصادية المستقبليه لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتحقق، يجب أن يحدث تغيير حقيقي. علينا أن نضمن أن بيئة الأعمال لدينا تشجع على نمو الأعمال التجارية الجديدة، وأن ندرك تماما الدور الذي ستلعبه شبابنا في ازدهار المستقبل».

وأضاف: «ولتحسين بيئة الأعمال لابد أن نجعل من السهل انشاء وازدهار الأعمال والمشاريع الجديده، حيث تفتقر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام إلى تلك المقومات مقارنة بمناطق أخرى من العالم، حيث يشير أحدث تقرير للبنك الدولي إلى إحتلال المنطقة للمركز 104 بين المناطق / الدول الجاذبة للأعمال من إجمالي 189 دولة. ولابد أن تشمل تلك التغييرات، الحد من البيروقراطية فيما يخص تأسيس الأنشطة التجارية ومعالجة مشكلة الكفالة ومايترتب عليها من عراقيل لضمان إستقطاب الأشخاص المؤهلين وضمان حقوق المستثمرين بالكامل وهي خطوات قابلة للتحقيق وسيكون لها بالغ الأثر الإيجابي على مستقبل المنطقة بشكل عام».

كما أكد الغانم أن أهم خطوات التغيير - والحاجة الأكثر إلحاحا - هي استعدادنا في الإستثمار في أغلى الأصول لدينا وهي الموارد البشرية وخاصة أن المزيد والمزيد من الشباب يأتون إلى سوق العمل. موضحا أن نسبة البطالة في المنطقة هي الأعلى على مستوى العالم بسبه أقل قليلا من 30 في المئة بينما يبلغ المتوسط العالمي فقط 13 في المئة، في الوقت الذي تنفق فيه حكومات المنطقة الكثير على التعليم بمختلف المراحل ودون التركيز على توفير المهارات العملية والتدريب لابهار أرباب العمل والسماح لهم لتطوير الأفكار التجارية، وتوليد الثروة وإدارتها.

وستطرد الغانم قائلا: «وقد نتج عن هذا النوع من التعليم التقليدي افتقار مجتمعاتنا إلى رواد الأعمال الحقيقيين والإعتماد بشكل كبير على موارد البترول كمصدر للدخل، فعلى سبيل المثال يعمل 93 في المئة من الشباب الكويتي في القطاع الحكومي وهي نسبة كبيرة جدا. وكما نعلم جميعا فالتمتع باقتصاد صحي على المدى الطويل يحتاج إلى التنوع في مصادر الدخل وهو ما يمكن تحقيقه من خلال قطاع خاص حيوي يديره فئة من رواد الأعمال المتحمسين.

ولا تقع مسؤولية التغيير على الحكومات فقط، بل على القطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تشجيع العمل الحر في المنطقة إيمانا باهميته وايقانا بخطورة إهماله. وتوضيحا لحجم المشكلة، تشير تقارير البنك الدولي إلى أنه على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توفير ما لايقل عن 66 مليون فرصة وظيفية جديدة في غضون السنوات العشر القادمة وهو هدف لا يتحقق إلا بتغيير الأنظمة والمناهج الدراسية لتواكب متطلبات قطاع الأعمال إلى جانب توفير الإرشاد المهني والخبرات الوظيفية والدعم المالي من خلال بيئة تشجع العمل الحر»

الغانم متحدثا

في برنامج تدريبي نظمه لأعضاء مجلس إدارته بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية

الجراح: «الدولي» جاهز لتطبيق الـ «فاتكا» قبل موعد تفعيله

نظم بنك الكويت الدولي زخيراً برنامج تدريبي، استضاف فيه احد خبراء اتحاد المصارف العربية، مدير اصول المهنة ومخاطر الاحتيال في مجموعة بنك بيبلوس / الخبير المصرفي انطوان داغر، الذي خصصه للتعريف بقانون الالتزام بقواعد الضرائب على الحسابات الأمريكية خارج الولايات المتحدة «FATCA» الامريكي الجديد، واهدافه، ودواعيه وآلية تطبيقه والامتثال له والتسجيل فيه، وعلاقة المصارف الكويتية به بصفة عامة وبنك الكويت الدولي بصفة خاصة.

وفي معرض تعليقه على هذه الفعالية، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح إن بنك الكويت الدولي كان سباقا إلى تنظيم هذه البرامج التدريبية، لتأكيد اهتمامه بمواكبة تطورات العمل المصرفي العالمي، وحرصه على الالتزام بمستجدات المعايير والقوانين المالية والمصرفية المتبعة دوليا، بمايتناسب والدور المحوري الذي يلعبه على صعيد القطاع المصرفي المحلي من جهه، باعتباره عضوا في اتحاد المصارف الكويتية ، والدور الإقليمي الذي يضطلع به اقليميا من جهة اخري باعتباره عضوا فاعلا في اتحاد المصارف العربية ، ويرنو من خلاله للمساهمة والمشاركة بدور دولي بارز من جهة ثالثة ، كهدف من بين مجموعة اهداف طموحة يتطلع إلى تحقيقها مستقبلا في ظل ما يتوفر له من امكانات وخبرات مادية وبشرية وتقنية، حفظت له مكانته الريادية، في القطاع المصرفي الاسلامي في دولة الكويت.

الشيخ محمد الجراح

وقال الجراح : ان البرنامج التدريبي الذي استقطب على اهتمام و تفاعل كامل أعضاء مجلس الادارة ، قد تناولت بالشرح والتفصيل، ماهية القانون الأمريكي الجديد «فاتكا» الذي سيدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتبارا من تاريخ 1 يوليو 2014 كاول قانون من نوعه في العالم، يلزم الامريكيين بالخارج، وفي أي دولة بالعالم بالإفصاح عن ارصدتهم المالية لدفع الضرائب المستحقة، بما في ذلك الزام كل البنوك عملاء امريكا في الخارج - ومنها البنوك الكويتية- بضرورة تزويد الجهات الامريكية المختصة بتقارير دورية عن أرصدة وحسابات هؤلاء ليتسنى للسلطات الامريكية تحصيل الضرائب المستحقة عليهم.

الجراح الذي ثمن عاليا اهتمام أعضاء مجلس الادارة الدائم على مواكبة الاحداث والتطورات المتسارعة في الحقل المصرفي محليا وإقليميا ودوليا، و حرصه على تهيئة وإعداد كامل لكافة موظفيه ، للتعامل معها وفق اعلى المستويات والمعايير المهنية المتعارف عليها عالميا، عبر ما ينظمه لها من فعاليات و دورات تدريبية متخصصة لتأهيل وتدريب العاملين فيها بمختلف مستوياتهم ومسمياتهم الوظيفية.

«VIVA» تعلن عن إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف النقال Tap and Pay بالتعاون مع شركة بلورو الكويت

أعلنت امس شركة الاتصالات الكويتية VIVA مشغل الاتصالات الأسرع نموا في الكويت عن إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف النقال Tap and Pay بالتعاون مع شركة بلورو الكويت والذي يعد أول نظام عالمي للدفع عن طريق الهاتف النقال.

ومن خلال هذا التعاون، دأبت VIVA إلى تسهيل عملية الشراء على عملاء الدفع الآجل والمسبق في الكويت باستخدام حساباتهم المدفوعة مسبقا والآجلة مباشرة من هواتفهم النقالة. إن خدمة بلورو ستوفر من خلالها طريقة دفع سهلة وآمنه من خلال الدفع المباشر على الهاتف النقال او من خلال حساباتهم المصرفية عن طريق استخدام أجهزتهم النقالة والتي تضمن الدفع للتجار.

وأشادت VIVA بان هذا التعاون مع شركة بلورو هو خطوة اضافية نحو الإستثمار في تقديم المزيد من خدمات القيمة المضافة من VIVA. فقد اثبتت VIVA مكانتها الرائدة ومنذ انطلاق عملياتها التشغيلية بانها السباقة دائما في طرح أحدث العروض والمنتجات وبتوفير كل ما هو جديد ومبتكر في عالم تكنولوجيا الاتصالات وسنستمر في تقديم خدمات فريدة من نوعها وذات قيمة مضافة واسعة النطاق.